

أكد خلال افتتاح مؤتمر يورومني 2011 أنه لا توقعات بشأن الانتهاء من التشكيل الحكومي ولا جديد بشأن خطة التنمية.. ولا مشاكل في منح التمويل من قبل البنوك الشمالية: المالية العامة تواجه ضغوطاً مع محدودية دور «الخاص» في تمويل التنمية

أكد وزير المالية مصطفى الشمالي أنه لا توجد توقعات بشأن الانتهاء من التشكيل الحكومي الجديد، مضيفاً أنه لا جديد بشأن تطورات تنفيذ خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأنه لا توجد مشاكل في منح التمويل من قبل البنوك المحلية.

وشدد على هامش افتتاح مؤتمر اليورومني 2011 بالكويت على أن الحكومة تسعى لدعم وتطوير القطاع الخاص الجاد للمساهمة بشكل فعلي في تنفيذ خطة التنمية، وأشار إلى أن المالية العامة تواجه ضغوطاً متزايدة مع محدودية دور القطاع الخاص في تمويل مشاريع خطة التنمية.

وقال الوزير في كلمته أمام عدد كبير من المصرفيين أن الاختلالات الهيكلية التي عانى منها الاقتصاد خلال المرحلة الماضية ألقت عبئاً كبيراً على المالية العامة، مشيراً إلى أن خطة التنمية تركز على معالجة تلك الاختلالات بما يساهم في تعزيز إمكانات الاقتصاد الوطني على النمو بمعدلات ثابتة ومستدامة.

وأضاف الشمالي أنه لا شك أن اتساع دور الحكومة في النشاط الاقتصادي قد صاحبه تزايد في البيروقراطية وتعقيد في الإجراءات بما أضعف العملية الإنتاجية.

وبيّن أن محدودية الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في دفع عجلة النمو الاقتصادي ضاعف من عبء الدور الملحق على المالية العامة، مشيراً إلى أن تحديات سوق العمل المنغلقة في استقطاب الوظيفة الحكومية للجزء الأكبر من العمالة الوطنية جعلت المالية العامة تؤدي دوراً بالغ الأهمية في الأداء الاقتصادي، بالإضافة إلى التحديات الملحة التي يفرضها توفير فرص العمل للأعداد المتزايدة من المواطنين الداخلين لسوق العمل.

وأشار إلى أن هذه الاختلالات تنعكس بالضرورة على أوضاع الموازنة العامة واعتماد تلك الموازنة بشكل أساسي على الإيرادات النفطية، مشيراً إلى أن تنامي المصروفات الجارية لتلك الموازنة لتستحوذ على الجزء الأكبر من الإنفاق العام، بات يشكل أبرز التحديات التي تواجهها الموازنة العامة للدولة.

وأضاف أن خطة التنمية صدرت لتجسد المساعي الرامية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية ومن أبرزها تحفيز وتنشيط الجهود والإمكانات لمعالجة أبرز الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الكويتي وذلك من خلال سياسات متعددة تهدف إجمالاً إلى توسيع ودعم دور القطاع الخاص في دفع عجلة النشاط الاقتصادي ورفع معدلات النمو الاقتصادي للقطاعات غير النفطية وتوزيع الموارد بكفاءة وتوزيع القاعدة الإنتاجية بما يساهم في نسبة الإيرادات غير النفطية للموازنة العامة والحفاظ على دعائم الاستقرار الاقتصادي.

وقال إن الخطة تؤكد أهمية الشراكة الفاعلة بين القطاعين العام والخاص ومنها تخصيص تركيز أساسي من استراتيجيات الدولة لتحفيز مشاركة القطاع الخاص في تحقيق التنمية البشرية والاجتماعية وزيادة مساهمة ذلك القطاع في توليد الناتج المحلي الإجمالي من جهة واستقطاب العمالة الوطنية من جهة أخرى. متطلعاً إلى أن مبادرات القطاع الخاص للمزيد من المشاركة الفاعلة في دفع عجلة النشاط الاقتصادي فيما يتعلق بالمشاريع التنموية.

من ناحية، أشار محافظ بنك الكويت المركزي الشيخ سالم العبدالعزيم إلى أن «المركزى» اتخذ العديد من الإجراءات باتجاه تعزيز ضوابط العمل المصرفي وبصفة خاصة فيما يتعلق بإدارة المخاطر



مصطفى الشمالي مع الشيخ سالم العبدالعزيم خلال افتتاح المؤتمر

محافظ المركزي:

ارتفاع نسبة كفاية رأس المال لدى البنوك من 16.7% في 2009 إلى 18.8% في 2010 وتشريع جديد للبنوك الأجنبية يتيح لها افتتاح أكثر من فرع لها بالكويت

ارتفاع صافي ارباح البنوك في نهاية 2010 إلى نحو 583 مليون دينار مقابل 359 مليون دينار في 2009 بنسبة نمو 62.5%

والتأكيد على أهمية عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال وتزويد البنوك بتوجيهات شاملة حول اختبارات الضغط المالي وتطبيقها بشكل نصف سنوي مع التركيز بالرقابة على أساس المخاطر، مضيفاً أن «المركزى» قام بتوجيه البنوك لاتخاذ إجراءات وقائية تهدف إلى تعزيز رسملة البنوك، وذلك من خلال بناء مخصصات احترازية إلى جانب المخصصات المحددة والمخصصات العامة مع قيام معظم البنوك بزيادة رؤوس أموالها.

وأضاف المحافظ أن أهم المؤشرات المالية للقطاع المصرفي الكويتي في نهاية 2010، تعكس متانة أوضاع البنوك واستمرار التحسن في أدائها والمتمثل في ارتفاع نسبة كفاية رأس المال لدى البنوك الكويتية من 16,7% في 31 ديسمبر 2009، إلى نحو 18,8% في 31 ديسمبر 2010، كما ارتفع صافي أرباح البنوك في نهاية 2010 إلى نحو 583 مليون دينار مقابل نحو 359 مليون دينار في العام السابق، بنسبة نمو 62,5%.

وذكر المحافظ أن نسب السيولة والرقابية لدى البنوك في نهاية 2010 تجاوزت بشكل كبير النسبة المطلوبة التي تحددها تعليمات بنك الكويت المركزي وهو ما يعكسه أيضاً الارتفاع الكبير في صافي مطالب البنوك المحلية على المركزي، والتي تجاوزت 3,4 مليارات دينار في نهاية فبراير 2011، وكذلك الارتفاع في صافي مطالب البنوك على العالم الخارجي والتي تجاوزت 4,4 مليارات دينار.

وأوضح المحافظ أنه مع إلغاء القيد التشريعية القائمة على تواجده البنوك الأجنبية في الكويت في 2004 فقد تم الترخيص لتسعة فروع لبنوك أجنبية، مبيّناً أن هذه الإجراءات تأتي منسجمة مع قناعة الإدارة الاقتصادية العامة بأهمية تعزيز الخدمات المالية وتنوع هيكل الجهاز المصرفي والمالي في البلاد باتجاه تطوير الكويت كمرکز مالي وتعزيز علاقاتها المالية والتجارية مع العالم الخارجي.

وأفاد بأن «المركزى» يسعى إلى استصدار تشريع يسمح للبنك الأجنبي الواحد بفتح أكثر من فرع في الكويت بالإضافة إلى السماح للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية التي تمارس أنشطتها استثمارية دولية ومالية بافتتاح مكاتب تمثيل لها في الكويت.

ولفت إلى أن المركزي يسعى لتطبيق سياسات الرقابة الكلية الحصيفة إلى جانب الرقابة الجزئية على الوحدات المصرفية في إطار نظام إنذار مبكر لمواجهة أي مخاطر نظامية قد تهدد الاستقرار المالي، إلى جانب سعي المركزي إلى تحديث معايير الحوكمة وهو من المواضيع التي احتلت مكان الصدارة لدى الإدارات الاقتصادية في الدول المختلفة نتيجة الأزمات المالية التي عصفت بشركات مساهمة كبيرة وأدت إلى اهتزاز الثقة في مدى سلامة وأداء الإدارة للشركات ومدى صحة نتائجها المالية المعلنة وحقيقة أسعار اسهم الشركات في الأسواق المالية وذلك من تداعيات مختلفة.

وقال إن موضوع الحوكمة في مختلف دول العالم يأخذ أهمية خاصة نظراً لجسامة المخاطر والتداعيات الناتجة عن الممارسات غير السليمة في العمل المصرفي في ضوء طبيعة الدور الذي تلعبه البنوك في الحياة الاقتصادية بعمق علاقتها بالمجتمع ككل بالإضافة إلى أنها تمثل حلقة الوصل فيما بين السياسات النقدية والاقتصاد ومن خلالها تنتقل آلية عمل هذه السياسات.

وشدد المحافظ على أن الركن الأساسي الذي تقوم عليه معايير الحوكمة يتمثل في تنمية القيم وأخلاقيات السلوك المهني لجميع العاملين على إدارة المؤسسات والعملية فيها والعمل على ترسيخ هذه المفاهيم في كافة مناحي الحياة الاقتصادية، وهو ما يتطلب السعي لإجراء تغييرات شاملة في العادات والثقافات والمفاهيم والتي تولدت وتراكمت عبر سنوات طويلة من العمل وبما يؤدي إلى تقوية الانضباط الذاتي للعنصر البشري.

ولفت إلى أن المركزي في مجال تنوع القاعدة المصرفية في إطار ما يطبقه من سياسات العمل لتحسين بيئة العمل المصرفي لافتاً إلى أنه لا يوجد عمل خلاف حول ما تتمتع به الكويت من مزايا توهلها لاستكمال مقومات تطويرها كمرکز مالي وتجاري ومن ذلك المراكز الرئيسية القائمة على دولة مليحة ماليًا وتبصنيفات سيادية مميزة وقطاع مصرفي بأسس راسخة من المانة والقوة مع نظم رقابية متطورة وعملة قوية ومستقرة، وعدم وجود قيود على حركة الأسباب رؤوس الاموال.

وبيّن المحافظ أن القطاع المصرفي الكويتي يتمتع بقدرات فنية وتمويلية وخبرات مهنية متراكمة تجعله مؤهلاً للمشاركة وبشكل فعال في تمويل المشاريع التنموية في البلاد، مشيراً إلى أن القطاع المصرفي شهد نموا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة جاء مواكبا للتطورات في أداء الاقتصاد الكلي بحيث أصبح القطاع المصرفي يرضق قاعدة واسعة من الخبرات منها ستة بنوك وطنية تقليدية وخمسة بنوك إسلامية، بالإضافة إلى وجود عشرة فروع لبنوك أجنبية منها فروع الجمعية للقطاع المصرفي والتي ارتفعت من نحو 22,3 مليار دينار في نهاية فبراير 2006 إلى نحو 42,6 مليار في نهاية فبراير 2011.

وكشف المحافظ أن البنك المركزي بصدد اتخاذ الإجراءات الإلزامية تمهيداً لتطبيق المعايير الرقابية «بازل 3»، والتي تشمل حزمة من الضوابط التي من شأنها تعزيز وتحسين جودة رأس المال والرفع المالي بالإضافة إلى ضوابط تتعلق بتعزيز معايير السيولة بهدف

نتائج إيجابية ولملوسة رغم مضي عام على إقرارها.

ولفت إلى أنه لم يلمس أي زيادة تذكر في مستويات الائتمان المصرفي خلال عام 2010 وتساءل المرزوق: لماذا يتعين علينا التقيد بالمدى الزمني للمرحلة الأولى للخطة بإنتاج 37 مليار دينار خلال 4 سنوات ونحن لم نلمس أو نرى أية إنجازات لها خلال أول سنة.

ودعا إلى ضرورة تمديد مدة المرحلة الأولى للخطة لأكثر من 4 سنوات بما يساعد على تحقيق الأهداف لهذه المرحلة من عمر الخطة المتعددة الشاملة، موضحاً أن تدني مستوى الأداء في الخطة يعود إلى الأداء السياسي الحكومي والتجاذب بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

وأضاف المرزوق: «لقد قامت الحكومة مؤخراً بزيادة رواتب القطاع الحكومي مما أدى إلى هجرة معاكسة للعاملين بالقطاع الخاص وأن على قدرات ذلك القطاع بشكل سلبى لافتقاده الكوادر والكفاءات البشرية التي يحتاجها لتنفيذ المشاريع التي يعجز عن الدخول فيها، ناهيك عن القانون الذي أصدرته حول الرهن العقاري والذي قصرته على بعض البنوك الإسلامية دون البنوك التقليدية الأخرى بما في ذلك موقفاً من قانون خصخصة

مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية الذي أدى لعدم حياديته وشفافيته إلى توقف نشاط وعمليات شركة وطنية أخرى تعمل في مجال الملاحة الجوية وهي شركة (الخطوط الوطنية)، لافتاً إلى بعض ممارسات الحكومة الأخرى والتي تهدد مصالح القطاع الخاص ومنها منح الرقابة السكنية للمواطنين ومنع البنوك من الدخول فيها بما يؤثر على الأنشطة الإقتصادية منها.

وسجل المرزوق اعتراضه على الإصوات المطالبة بضرورة دخول المال العام لانقاذ شركات القطاع الخاص المتعثرة قائلاً: إن استخدام الاموال العامة في تقليص الأثر السلبى للإزمة المالية العالمية على الشركات الخاصة هو امر محرم حيث لا يجب الرجوع بالمال العام في مثل هذه الأمور.

وتابع: في المقابل فإن تدخل الحكومة لدعم بعض الجهات الناجحة هو خطوة صحيحة فحينما تخلت الحكومة لدعم بنك الخليج كان نصيبها حوالي 7% من العوائد الأمر الذي حقق لها المكاسب.

وبيّن أنه من الخطأ أن تبادر الحكومة إلى تأسيس الشركات وتوزيع أسهمها على المواطنين إذ أنه لا بد أن يتم تقنين عمل الحكومة بصورة لا تؤثر على قوى السوق

تأمين مخاطر السيولة وتعزيز درجة الاستقرار في الموارد المالية بما يتناسب مع هيكل استخدام هذه البنوك، بالإضافة للمعايير التي تستهدف إجراءات الرقابة الكلية لمواجهة المخاطر النظامية فيما تفره حزمة اصلاحات «بازل 3» من هوامش امان تتمثل في وجود مصدات اضافية لرأس المال والسيولة.

وقال إن موضوع الحوكمة في مختلف دول العالم يأخذ أهمية خاصة نظراً لجسامة المخاطر والتداعيات الناتجة عن الممارسات غير السليمة في العمل المصرفي في ضوء طبيعة الدور الذي تلعبه البنوك في الحياة الاقتصادية بعمق علاقتها بالمجتمع ككل بالإضافة إلى أنها تمثل حلقة الوصل فيما بين السياسات النقدية والاقتصاد ومن خلالها تنتقل آلية عمل هذه السياسات.

وشدد المحافظ على أن الركن الأساسي الذي تقوم عليه معايير الحوكمة يتمثل في تنمية القيم وأخلاقيات السلوك المهني لجميع العاملين على إدارة المؤسسات والعملية فيها والعمل على ترسيخ هذه المفاهيم في كافة مناحي الحياة الاقتصادية، وهو ما يتطلب السعي لإجراء تغييرات شاملة في العادات والثقافات والمفاهيم والتي تولدت وتراكمت عبر سنوات طويلة من العمل وبما يؤدي إلى تقوية الانضباط الذاتي للعنصر البشري.

ولفت إلى أن المركزي في مجال تنوع القاعدة المصرفية في إطار ما يطبقه من سياسات العمل لتحسين بيئة العمل المصرفي لافتاً إلى أنه لا يوجد عمل خلاف حول ما تتمتع به الكويت من مزايا توهلها لاستكمال مقومات تطويرها كمرکز مالي وتجاري ومن ذلك المراكز الرئيسية القائمة على دولة مليحة ماليًا وتبصنيفات سيادية مميزة وقطاع مصرفي بأسس راسخة من المانة والقوة مع نظم رقابية متطورة وعملة قوية ومستقرة، وعدم وجود قيود على حركة الأسباب رؤوس الاموال.

وبيّن المحافظ أن القطاع المصرفي الكويتي يتمتع بقدرات فنية وتمويلية وخبرات مهنية متراكمة تجعله مؤهلاً للمشاركة وبشكل فعال في تمويل المشاريع التنموية في البلاد، مشيراً إلى أن القطاع المصرفي شهد نموا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة جاء مواكبا للتطورات في أداء الاقتصاد الكلي بحيث أصبح القطاع المصرفي يرضق قاعدة واسعة من الخبرات منها ستة بنوك وطنية تقليدية وخمسة بنوك إسلامية، بالإضافة إلى وجود عشرة فروع لبنوك أجنبية منها فروع الجمعية للقطاع المصرفي والتي ارتفعت من نحو 22,3 مليار دينار في نهاية فبراير 2006 إلى نحو 42,6 مليار في نهاية فبراير 2011.

وكشف المحافظ أن البنك المركزي بصدد اتخاذ الإجراءات الإلزامية تمهيداً لتطبيق المعايير الرقابية «بازل 3»، والتي تشمل حزمة من الضوابط التي من شأنها تعزيز وتحسين جودة رأس المال والرفع المالي بالإضافة إلى ضوابط تتعلق بتعزيز معايير السيولة بهدف

نتائج إيجابية ولملوسة رغم مضي عام على إقرارها.

ولفت إلى أنه لم يلمس أي زيادة تذكر في مستويات الائتمان المصرفي خلال عام 2010 وتساءل المرزوق: لماذا يتعين علينا التقيد بالمدى الزمني للمرحلة الأولى للخطة بإنتاج 37 مليار دينار خلال 4 سنوات ونحن لم نلمس أو نرى أية إنجازات لها خلال أول سنة.

ودعا إلى ضرورة تمديد مدة المرحلة الأولى للخطة لأكثر من 4 سنوات بما يساعد على تحقيق الأهداف لهذه المرحلة من عمر الخطة المتعددة الشاملة، موضحاً أن تدني مستوى الأداء في الخطة يعود إلى الأداء السياسي الحكومي والتجاذب بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

وأضاف المرزوق: «لقد قامت الحكومة مؤخراً بزيادة رواتب القطاع الحكومي مما أدى إلى هجرة معاكسة للعاملين بالقطاع الخاص وأن على قدرات ذلك القطاع بشكل سلبى لافتقاده الكوادر والكفاءات البشرية التي يحتاجها لتنفيذ المشاريع التي يعجز عن الدخول فيها، ناهيك عن القانون الذي أصدرته حول الرهن العقاري والذي قصرته على بعض البنوك الإسلامية دون البنوك التقليدية الأخرى بما في ذلك موقفاً من قانون خصخصة

مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية الذي أدى لعدم حياديته وشفافيته إلى توقف نشاط وعمليات شركة وطنية أخرى تعمل في مجال الملاحة الجوية وهي شركة (الخطوط الوطنية)، لافتاً إلى بعض ممارسات الحكومة الأخرى والتي تهدد مصالح القطاع الخاص ومنها منح الرقابة السكنية للمواطنين ومنع البنوك من الدخول فيها بما يؤثر على الأنشطة الإقتصادية منها.

وسجل المرزوق اعتراضه على الإصوات المطالبة بضرورة دخول المال العام لانقاذ شركات القطاع الخاص المتعثرة قائلاً: إن استخدام الاموال العامة في تقليص الأثر السلبى للإزمة المالية العالمية على الشركات الخاصة هو امر محرم حيث لا يجب الرجوع بالمال العام في مثل هذه الأمور.

وتابع: في المقابل فإن تدخل الحكومة لدعم بعض الجهات الناجحة هو خطوة صحيحة فحينما تخلت الحكومة لدعم بنك الخليج كان نصيبها حوالي 7% من العوائد الأمر الذي حقق لها المكاسب.

وبيّن أنه من الخطأ أن تبادر الحكومة إلى تأسيس الشركات وتوزيع أسهمها على المواطنين إذ أنه لا بد أن يتم تقنين عمل الحكومة بصورة لا تؤثر على قوى السوق

تأمين مخاطر السيولة وتعزيز درجة الاستقرار في الموارد المالية بما يتناسب مع هيكل استخدام هذه البنوك، بالإضافة للمعايير التي تستهدف إجراءات الرقابة الكلية لمواجهة المخاطر النظامية فيما تفره حزمة اصلاحات «بازل 3» من هوامش امان تتمثل في وجود مصدات اضافية لرأس المال والسيولة.

وقال إن موضوع الحوكمة في مختلف دول العالم يأخذ أهمية خاصة نظراً لجسامة المخاطر والتداعيات الناتجة عن الممارسات غير السليمة في العمل المصرفي في ضوء طبيعة الدور الذي تلعبه البنوك في الحياة الاقتصادية بعمق علاقتها بالمجتمع ككل بالإضافة إلى أنها تمثل حلقة الوصل فيما بين السياسات النقدية والاقتصاد ومن خلالها تنتقل آلية عمل هذه السياسات.

وشدد المحافظ على أن الركن الأساسي الذي تقوم عليه معايير الحوكمة يتمثل في تنمية القيم وأخلاقيات السلوك المهني لجميع العاملين على إدارة المؤسسات والعملية فيها والعمل على ترسيخ هذه المفاهيم في كافة مناحي الحياة الاقتصادية، وهو ما يتطلب السعي لإجراء تغييرات شاملة في العادات والثقافات والمفاهيم والتي تولدت وتراكمت عبر سنوات طويلة من العمل وبما يؤدي إلى تقوية الانضباط الذاتي للعنصر البشري.



حمد المرزوق ومحمد المرزوق في مقدمة الحضور

أما ما تدخلت وأكد المرزوق على أنه من الخطأ أن تكون السياسات الائتمانية في يد السياسيين ومن ناحيته، رأى الرئيس التنفيذي لبنك الكويت الدولي د.محمود أبو العيون أنه لا مبرر للدعم الحكومي للقطاع الخاص كون أن الدعم من هذا النوع يتناقى مع آليات السوق الحر الذي يجب أن ينمو على أرضية صلبة يضعها القطاع الخاص بنفسه بعيداً عن دعم الحكومة تفعيلاً لمبادئ المنافسة العادلة والشفافية إذا ما ارادت الكويت أن تبني اقتصاداً قوياً وتنافسياً.

وقال إن الاقتصاد بصورته الحالية خاصة والاقتصاد العالمي بصورة عامة لا يلبغان الدور المتوقع منهما في ظل غياب المحفزات والتي قال انها لا تتميز فقط في زيادة ضخ الاموال وزيادة الاجور ولكن تمتد لتوفير وانشاء مشروعات حيوية تؤثر في بنية الاقتصاد المحلي بصورة اكبر وتفتح مجالاً واسعاً أمام مشاركة فعالة للقطاع الخاص، داعياً الجهات المعنية من مستثمرين ومساهمين إلى توفير التمويل اللازم مدعوماً بشأن السوق دون الخوض في نقاش عقيم قد يؤدي إلى تأجيل تنفيذ المشروع المراد تنفيذه.

وقال إن الاقتصاد بصورته الحالية خاصة والاقتصاد العالمي بصورة عامة لا يلبغان الدور المتوقع منهما في ظل غياب المحفزات والتي قال انها لا تتميز فقط في زيادة ضخ الاموال وزيادة الاجور ولكن تمتد لتوفير وانشاء مشروعات حيوية تؤثر في بنية الاقتصاد المحلي بصورة اكبر وتفتح مجالاً واسعاً أمام مشاركة فعالة للقطاع الخاص، داعياً الجهات المعنية من مستثمرين ومساهمين إلى توفير التمويل اللازم مدعوماً بشأن السوق دون الخوض في نقاش عقيم قد يؤدي إلى تأجيل تنفيذ المشروع المراد تنفيذه.

وقال إن الاقتصاد بصورته الحالية خاصة والاقتصاد العالمي بصورة عامة لا يلبغان الدور المتوقع منهما في ظل غياب المحفزات والتي قال انها لا تتميز فقط في زيادة ضخ الاموال وزيادة الاجور ولكن تمتد لتوفير وانشاء مشروعات حيوية تؤثر في بنية الاقتصاد المحلي بصورة اكبر وتفتح مجالاً واسعاً أمام مشاركة فعالة للقطاع الخاص، داعياً الجهات المعنية من مستثمرين ومساهمين إلى توفير التمويل اللازم مدعوماً بشأن السوق دون الخوض في نقاش عقيم قد يؤدي إلى تأجيل تنفيذ المشروع المراد تنفيذه.

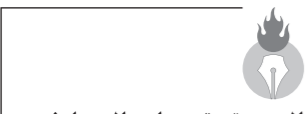
وقال إن الاقتصاد بصورته الحالية خاصة والاقتصاد العالمي بصورة عامة لا يلبغان الدور المتوقع منهما في ظل غياب المحفزات والتي قال انها لا تتميز فقط في زيادة ضخ الاموال وزيادة الاجور ولكن تمتد لتوفير وانشاء مشروعات حيوية تؤثر في بنية الاقتصاد المحلي بصورة اكبر وتفتح مجالاً واسعاً أمام مشاركة فعالة للقطاع الخاص، داعياً الجهات المعنية من مستثمرين ومساهمين إلى توفير التمويل اللازم مدعوماً بشأن السوق دون الخوض في نقاش عقيم قد يؤدي إلى تأجيل تنفيذ المشروع المراد تنفيذه.

وقال إن الاقتصاد بصورته الحالية خاصة والاقتصاد العالمي بصورة عامة لا يلبغان الدور المتوقع منهما في ظل غياب المحفزات والتي قال انها لا تتميز فقط في زيادة ضخ الاموال وزيادة الاجور ولكن تمتد لتوفير وانشاء مشروعات حيوية تؤثر في بنية الاقتصاد المحلي بصورة اكبر وتفتح مجالاً واسعاً أمام مشاركة فعالة للقطاع الخاص، داعياً الجهات المعنية من مستثمرين ومساهمين إلى توفير التمويل اللازم مدعوماً بشأن السوق دون الخوض في نقاش عقيم قد يؤدي إلى تأجيل تنفيذ المشروع المراد تنفيذه.

وقال إن الاقتصاد بصورته الحالية خاصة والاقتصاد العالمي بصورة عامة لا يلبغان الدور المتوقع منهما في ظل غياب المحفزات والتي قال انها لا تتميز فقط في زيادة ضخ الاموال وزيادة الاجور ولكن تمتد لتوفير وانشاء مشروعات حيوية تؤثر في بنية الاقتصاد المحلي بصورة اكبر وتفتح مجالاً واسعاً أمام مشاركة فعالة للقطاع الخاص، داعياً الجهات المعنية من مستثمرين ومساهمين إلى توفير التمويل اللازم مدعوماً بشأن السوق دون الخوض في نقاش عقيم قد يؤدي إلى تأجيل تنفيذ المشروع المراد تنفيذه.

وقال إن الاقتصاد بصورته الحالية خاصة والاقتصاد العالمي بصورة عامة لا يلبغان الدور المتوقع منهما في ظل غياب المحفزات والتي قال انها لا تتميز فقط في زيادة ضخ الاموال وزيادة الاجور ولكن تمتد لتوفير وانشاء مشروعات حيوية تؤثر في بنية الاقتصاد المحلي بصورة اكبر وتفتح مجالاً واسعاً أمام مشاركة فعالة للقطاع الخاص، داعياً الجهات المعنية من مستثمرين ومساهمين إلى توفير التمويل اللازم مدعوماً بشأن السوق دون الخوض في نقاش عقيم قد يؤدي إلى تأجيل تنفيذ المشروع المراد تنفيذه.

وقال إن الاقتصاد بصورته الحالية خاصة والاقتصاد العالمي بصورة عامة لا يلبغان الدور المتوقع منهما في ظل غياب المحفزات والتي قال انها لا تتميز فقط في زيادة ضخ الاموال وزيادة الاجور ولكن تمتد لتوفير وانشاء مشروعات حيوية تؤثر في بنية الاقتصاد المحلي بصورة اكبر وتفتح مجالاً واسعاً أمام مشاركة فعالة للقطاع الخاص، داعياً الجهات المعنية من مستثمرين ومساهمين إلى توفير التمويل اللازم مدعوماً بشأن السوق دون الخوض في نقاش عقيم قد يؤدي إلى تأجيل تنفيذ المشروع المراد تنفيذه.



المرزوق: تصورات المصارف حول تمويل التنمية قيد الدراسة لدى مجلس الوزراء

قال رئيس اتحاد المصارف ورئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في البنك الأهلي المتحد حمد المرزوق إن اتحاد المصارف قدم تصورات بشأن تمويل مشاريع خطة التنمية أكثر من مرة وهي الآن قيد الدراسة أمام مجلس الوزراء، مؤكداً أنه لا يعلم متى سيتم الخروج بتصور محدد حولها. وأضاف المرزوق أن البنوك المحلية مستمرة في تمويل الشركات على الأسس التمويلية المتعارف عليها، مبيّناً أنها قد دخلت في تمويل مشروع محطة الزور بقيمة 1,2 مليار دينار، مستندراً بأن البنوك الإسلامية سيكون لها نصيب في عملية التمويل، لافتاً إلى أن اجتماع الحكومة بشأن تقديم مقترح تمويل الشركات ينطوي على تمويل الشركات الثلاث المساهمة التي سيتم تأسيسها من قبل الحكومة وليس كل الشركات. وفيما يتعلق بتمويل البنك الأهلي المتحد لمشاريع محلية أشار المرزوق إلى أنه تم تمويل العديد من شركات المقاولات وتتم حالياً دراسة عدد من طلبات التمويل لشركات أخرى محلية، موضحاً أن الأهلي المتحد مستعد لتطبيق معايير بازل 3، مبيّناً أن البنوك المحلية لديها هذا الاستعداد أيضاً. وقال أنه يجب النظر إلى حجم الائتمان الكلي الممنوح من البنوك المحلية وليس الائتمان الصافي مشيراً إلى أنه لا توجد معلومات محددة لديه بشأن حجم الزيادة في الائتمان الممنوح من البنوك المحلية في الربع الحالي.

وقال إن الاقتصاد بصورته الحالية خاصة والاقتصاد العالمي بصورة عامة لا يلبغان الدور المتوقع منهما في ظل غياب المحفزات والتي قال انها لا تتميز فقط في زيادة ضخ الاموال وزيادة الاجور ولكن تمتد لتوفير وانشاء مشروعات حيوية تؤثر في بنية الاقتصاد المحلي بصورة اكبر وتفتح مجالاً واسعاً أمام مشاركة فعالة للقطاع الخاص، داعياً الجهات المعنية من مستثمرين ومساهمين إلى توفير التمويل اللازم مدعوماً بشأن السوق دون الخوض في نقاش عقيم قد يؤدي إلى تأجيل تنفيذ المشروع المراد تنفيذه.

وقال إن الاقتصاد بصورته الحالية خاصة والاقتصاد العالمي بصورة عامة لا يلبغان الدور المتوقع منهما في ظل غياب المحفزات والتي قال انها لا تتميز فقط في زيادة ضخ الاموال وزيادة الاجور ولكن تمتد لتوفير وانشاء مشروعات حيوية تؤثر في بنية الاقتصاد المحلي بصورة اكبر وتفتح مجالاً واسعاً أمام مشاركة فعالة للقطاع الخاص، داعياً الجهات المعنية من مستثمرين ومساهمين إلى توفير التمويل اللازم مدعوماً بشأن السوق دون الخوض في نقاش عقيم قد يؤدي إلى تأجيل تنفيذ المشروع المراد تنفيذه.

وقال إن الاقتصاد بصورته الحالية خاصة والاقتصاد العالمي بصورة عامة لا يلبغان الدور المتوقع منهما في ظل غياب المحفزات والتي قال انها لا تتميز فقط في زيادة ضخ الاموال وزيادة الاجور ولكن تمتد لتوفير وانشاء مشروعات حيوية تؤثر في بنية الاقتصاد المحلي بصورة اكبر وتفتح مجالاً واسعاً أمام مشاركة فعالة للقطاع الخاص، داعياً الجهات المعنية من مستثمرين ومساهمين إلى توفير التمويل اللازم مدعوماً بشأن السوق دون الخوض في نقاش عقيم قد يؤدي إلى تأجيل تنفيذ المشروع المراد تنفيذه.

وقال إن الاقتصاد بصورته الحالية خاصة والاقتصاد العالمي بصورة عامة لا يلبغان الدور المتوقع منهما في ظل غياب المحفزات والتي قال انها لا تتميز فقط في زيادة ضخ الاموال وزيادة الاجور ولكن تمتد لتوفير وانشاء مشروعات حيوية تؤثر في بنية الاقتصاد المحلي بصورة اكبر وتفتح مجالاً واسعاً أمام مشاركة فعالة للقطاع الخاص، داعياً الجهات المعنية من مستثمرين ومساهمين إلى توفير التمويل اللازم مدعوماً بشأن السوق دون الخوض في نقاش عقيم قد يؤدي إلى تأجيل تنفيذ المشروع المراد تنفيذه.

وقال إن الاقتصاد بصورته الحالية خاصة والاقتصاد العالمي بصورة عامة لا يلبغان الدور المتوقع منهما في ظل غياب المحفزات والتي قال انها لا تتميز فقط في زيادة ضخ الاموال وزيادة الاجور ولكن تمتد لتوفير وانشاء مشروعات حيوية تؤثر في بنية الاقتصاد المحلي بصورة اكبر وتفتح مجالاً واسعاً أمام مشاركة فعالة للقطاع الخاص، داعياً الجهات المعنية من مستثمرين ومساهمين إلى توفير التمويل اللازم مدعوماً بشأن السوق دون الخوض في نقاش عقيم قد يؤدي إلى تأجيل تنفيذ المشروع المراد تنفيذه.

وقال إن الاقتصاد بصورته الحالية خاصة والاقتصاد العالمي بصورة عامة لا يلبغان الدور المتوقع منهما في ظل غياب المحفزات والتي قال انها لا تتميز فقط في زيادة ضخ الاموال وزيادة الاجور ولكن تمتد لتوفير وانشاء مشروعات حيوية تؤثر في بنية الاقتصاد المحلي بصورة اكبر وتفتح مجالاً واسعاً أمام مشاركة فعالة للقطاع الخاص، داعياً الجهات المعنية من مستثمرين ومساهمين إلى توفير التمويل اللازم مدعوماً بشأن السوق دون الخوض في نقاش عقيم قد يؤدي إلى تأجيل تنفيذ المشروع المراد تنفيذه.

وقال إن الاقتصاد بصورته الحالية خاصة والاقتصاد العالمي بصورة عامة لا يلبغان الدور المتوقع منهما في ظل غياب المحفزات والتي قال انها لا تتميز فقط في زيادة ضخ الاموال وزيادة الاجور ولكن تمتد لتوفير وانشاء مشروعات حيوية تؤثر في بنية الاقتصاد المحلي بصورة اكبر وتفتح مجالاً واسعاً أمام مشاركة فعالة للقطاع الخاص، داعياً الجهات المعنية من مستثمرين ومساهمين إلى توفير التمويل اللازم مدعوماً بشأن السوق دون الخوض في نقاش عقيم قد يؤدي إلى تأجيل تنفيذ المشروع المراد تنفيذه.

وقال إن الاقتصاد بصورته الحالية خاصة والاقتصاد العالمي بصورة عامة لا يلبغان الدور المتوقع منهما في ظل غياب المحفزات والتي قال انها لا تتميز فقط في زيادة ضخ الاموال وزيادة الاجور ولكن تمتد لتوفير وانشاء مشروعات حيوية تؤثر في بنية الاقتصاد المحلي بصورة اكبر وتفتح مجالاً واسعاً أمام مشاركة فعالة للقطاع الخاص، داعياً الجهات المعنية من مستثمرين ومساهمين إلى توفير التمويل اللازم مدعوماً بشأن السوق دون الخوض في نقاش عقيم قد يؤدي إلى تأجيل تنفيذ المشروع المراد تنفيذه.